

الإنديبندنت وإيفنغ ستاندرد مملوكتان للسعودية عبر صفقات سرية



قالت صحيفة "الغارديان"، إن الحكومة البريطانية وجهت اتهامات مريحة لصحيفتي "الإنديبندنت" و"أيفنغ ستاندرد" بأنهما مملوكتان جزئيا للمملكة السعودية، عن طريق إبرام سلسلة من الصفقات "غير تقليدية ومعقدة وسرية"، تم استخدامها على هذا النحو؛ لإخفاء عملية بيع حصص تلك الوسائل الإعلامية -التي مقرها لندن- إلى بنك حكومي سعودي.

وأضافت الصحيفة البريطانية، أن "إفغيني ليبديف" الذي يسيطر على الصحيفتين، باع ما نسبته 30% من حصص الملكية لشركات "أوف شور" (خارج حدود الوطن)، في واجهتها رجل الأعمال السعودي، "سلطان محمد أبو الجدايل"، في عامي 2017 و2018.

وذكرت "الغارديان"، أن "أيفنغ ستاندرد"، و"الإنديبندنت" قالتا إنهما غير متأكدتين من الذي يوظف رجل الأعمال في نهاية المطاف.

ولفتت "الغارديان" إلى أن "ديفيد شانيل"، الممثل القانوني للحكومة البريطانية، قال أمام محكمة،

الثلاثاء، إن الحكومة السعودية تستطيع الآن أن تمارس نفوذاً محتملاً على تحرير الأخبار في تلك المنافذ الإعلامية.

وأضاف "شانيل" أن بيع أسهم الصحفتين له "تداعيات على الأمن القومي"، كما اتهم "شانيل" رجل الأعمال "ليبديف" بأنه غادر منصبه لكي يتجنب الإجابة على أسئلة حول هذه الصفقات.

ونقلت "الغارديان" عن "شانيل" قوله إن "ما يثير حكومة صاحبة الجلالة هو أن دولة أجنبية قد تستحوذ على حصة كبيرة في شركة ليبديف (التي تمتلك أيفنغ ستاندرد، والإنديبندينت في نفس الوقت)".

والشهر الماضي، أعلن وزير الثقافة، "جيرمي رايت"، عن إجراء تحقيق في المبيعات، محذراً من أن المستثمر النهائي قد يكون لديه روابط قوية مع الدولة السعودية، ما يثير مخاوف من أن حكومة أجنبية قد اكتسبت نفوذاً على اتجاه الأخبار في اثنتين من أكبر الإصدارات الصحفية البريطانية.

وأوضحت "الغارديان" أن قرار التدخل كان سياسياً للغاية، إذ يتم تحرير الصحافة، التي لا تحقق إيرادات تذكر، من قبل وزير المحافظين السابق، "جورج أوسبورن"، الذي يفكر بدوره في العودة إلى الواجهة السياسية.

ورفض رئيس الوزراء الجديد، "بوريjs جونسون"، الإجابة على استفسارات "الغارديان" حول مسألة حضوره حفلات أقيمت في قلعة "ليبديف" في إيطاليا، وهو أمر قد يؤثر على التحقيقات.

وقال الوزير "رايت"، في وقت سابق، إن الصفقتين اللتين أبرمتها السعودية قد يكون لهما تأثير على أخبار "إنديبندينت" و"إيفنغ ستاندرد"، وقد أطلقت الأولى بالفعل سلسلة من المواقع الإلكترونية بلغات أجنبية وبإدارة من الصحفيين السعوديين، وتستهدف جماهير بعض الدول التي لديها معها خصومة إقليمية.

وأشارت "الغارديان" إلى أن السعودية لديها سجل ضعيف في مجال حرية الصحافة، معقبة أن عملية بيع نصيب الشركة الأم لـ"إيفنغ ستاندرد" جرى في أعقاب مقتل الصحفي "جمال خاشقجي"، وهي العملية التي تعتبر على نطاق واسع أنها نفذت من قبل مسؤولين سعوديين.

وأضافت أن كلا من "إنديبندينت" و"إيفنغ ستاندرد"، بدورهما يصران على أن المخاوف بشأن استقلالية خطهما التحريري لا أساس لها، وأنهما لا تتأثران بالداعمين الماليين.

وأردفت "الغارديان" أن محامي "ليبديف"، يقا تلون من أجل وقف تحقيق تجريه الحكومة البريطانية عن الاستثمار السعودية لأسباب فنية (إجرائية)، بحجة أن الحكومة انتظرت طويلا، وتجاوزت الموعد النهائي للتدخل.

وردا على ذلك، قالت الحكومة البريطانية إن قرار بالتدخل تأخر جزئيا، لأن "ليبديف" والمستثمرين السعوديين رفضوا تقديم معلومات رئيسية.

ووفق "الغارديان"، فقد قيل خلال جلسة استماع في محكمة الطعون في قضايا المنافسة، إن عملية الاستثمار في "إندبندنت" و"إيفنغ ستاندرد" تمت عبر شركتين منفصلتين مسجلتين في جزر كايمان، الأولى تسمى Inc Scalable، والثانية Company Media International، وهذه العملية ساعدت في حجب المستثمر الحقيقي.

ولفتت الغارديان إلى أن هاتين الشركتين مملوكتين بنسبة 50% من قبل "أبوالجدايل" و50% من قبل السعودية العربية المملكة في الوطني التجاري البنك يمتلكها التي، Wondrous Investments.

وقال "شانيل" إن "هاتين الشركتين تم إدراجهما لهدف واضح وهو حجب المستحود الرئيسي".

وأضاف ممثل الحكومة بالمحكمة: "حسب علمنا فإن البنك مملوك ويدار من قبل المملكة العربية السعودية".

وردا على سؤال حول ما إذا كان "أبوالجدايل" يعمل لدى البنك السعودي للاستثمار، أشار محامو "إندبندنت" و"إيفنغ ستاندرد" إلى مقالات إخبارية سابقة وقالوا: "بالتأكيد تم الإبلاغ عن ذلك".

وحين مورس عليهم مزيد من الضغوط فيما يتعلق بشخص صاحب العمل النهائي، قال المحامون إنهم ليسوا في وضع يسمح لهم بالمساعدة في ذلك.

ويرتبط "ليبديف" بعلاقات وثيقة مع السعودية، حيث نشر على حسابه على "إنستغرام" صورة تجمعهم بالميليشيات التي تدعمها السعودية في اليمن، فيما قام رئيس تحرير صحيفة "الإندبندنت"، "كريستيان بروتون" بزيارة إلى العاصمة السعودية لمقابلة شركاء العمل.

ولفتت "الغارديان" إلى أن وزير الثقافة طلب بشكل منفصل من الهيئة المشرفة على وسائل الإعلام، "أوفكوم" التحقيق في أي مخاوف تتعلق بالمصلحة العامة وتقديم تقارير بحلول منتصف أغسطس/آب.

وأوضحت "الغارديان" أن هذه التقارير التي طلبها وزير الثقافة من "أوفكوم" سيتم تنفيذها ، وإصدارها بغض النظر عن حكم المحكمة.